DR.AHMAD TARABLSI

اصدار 26 - 11 2024
26-11-2024-001

الـدلـيـل الإرشـادي
لإصدارات الصكوك - العدد رقم (١)
حلول ذكية ومنصات رقمية للأسواق العربية

إعداد الدكتور
أحمد طرابلسي

دكتوراه فلسفة بالنمو الاقتصادي
والأسواق لدول مجلس التعاون الخليجي
عضو مجلس AAOIFI
خبرات مالية ومصرفية تزيد عن 15 عاماً

الفهرس

المقدمة.....3

تحليل التحديات والتفاصيل حول إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي. 5

الحلول المبتكرة والتوصيات الإرشادية لمعالجة التحديات..... 8

االتوصيات المقترحة والقواعد الإرشادية لتطبيقها بشكل عملي في الأسواق المالية العربية 11

التوصيات والقواعد الإرشادية لتطوير أنظمة وسياسات جديدة لتطبيق متطلبات المعيار الشرعي رقم 59 ومسودة المعيار الشرعي رقم 62..... 18

الصكوك الذكية المعتمدة على تقنية البلوكتشين ومنصات العقود الذكية..... 22

مشروع منصة للتواصل بين الجهات ذات المصلحة فيما يخص أسواق المال العربية منصة "أسواق بلس"..... 26

مشروع منصة صكوك لينك الذكية الخاصة بإصدارات الصكوك (SukukLink Platform) 29.....

نبذة عن الباحث 32

المقدمة

تعد الصكوك المتوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية إحدى أبرز الأدوات التمويلية والاستثمارية، والتي اكتسبت أهمية متزايدة في الأسواق المالية العالمية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ مطلع الألفية الثالثة، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تقدم كبير في إصدارات الصكوك، سواءً لدعم المشروعات الحكومية الكبرى أو لتمويل استثمارات القطاع الخاص.

وقد شكلت هذه الأدوات التمويلية حلاً بديلاً مستدامًا عن السندات التقليدية، ما جعلها خيارًا مفضلًا للعديد من المستثمرين والمؤسسات الراغبة في التعامل مع أداوت تمويلية استثمارية إسلامية.

1

التحديات المتعلقة بالحوكمة والشفافية

كان من الصعب على العديد من الجهات المصدرة تقديم تقارير شفافة ودقيقة حول الأصول الممولة فعلاً من خلال الصكوك، مما أثر على مستوى الثقة بين المستثمرين.

2

التحديات الشرعية

تتمثل في كيفية هيكلة الصكوك بحيث تكون متوافقة تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير إصدار الصكوك المعتمدة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في المنتجات المالية الإسلامية.

3

إدارة المخاطر

تواجه الجهات المصدرة صعوبة في إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالأصول الممولة بالصكوك، مما يستدعي وضع سياسات وإجراءات أكثر دقة وصرامة لضمان حماية المستثمرين.

4

التوافق مع المعايير المحاسبية والشرعية

مثل معايير **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)**، والتي تتطلب من الجهات المصدرة الامتثال الكامل لمعايير الشفافية، الإفصاح، وإدارة المخاطر وبشكل فعال وحقيقي.

المقدمة

هذا التقرير يهدف إلى معالجة هذه التحديات من خلال تقديم حلول عملية ومبتكرة.
سنقوم بتقديم نظرة تحليلية تتناول إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي، و اقتراح مجموعة من التوصيات لتطبيق معايير الشرعية والمحاسبية المتعلقة بإصدارات الصكوك وما يرتبط بها.

كما سنتناول كيفية تحسين الشفافية والحوكمة من خلال سياسات جديدة، مع تقديم 25 قاعدة إرشادية مبتكرة تهدف إلى تحسين الرقابة على إصدارات الصكوك وضمان توافقها الكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا التقرير، نهدف إلى توفير خارطة طريق واضحة للهيئات الرقابية والجهات المصدرة، لضمان أن إصدارات الصكوك المستقبلية تلبي أعلى معايير الشفافية والامتثال الشرعي والمحاسبي، ما يعزز من ثقة المستثمرين ويعزز دور الصكوك كأداة تمويلية لإستثمارية مستدامة.

تحليل التحديات والتفاصيل حول إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي

بعد المقدمة التي وضحت أهمية أصدارالصكوك بشكل فعال وباعتبارها أداة تمويلية استثمارية رئيسية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، سننتقل في هذه المرحلة إلى تحليل أكثر عمقاً حول التحديات التي تواجه إصدارات الصكوك.

سيتم تناول هذه التحديات من خلال جداول تساعد في توضيح أبرز العقبات القائمة والخطوات المقترحة لمعالجتها.

أولاً:التحديات المتعلقة بالحوكمة والشفافية في إصدارات الصكوك

التحدي	التفاصيل	الآثار السلبية	الخطوات المقترحة لمعالجة التحدي
نقص الشفافية في الإفصاح المالي	يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، وزيادة المخاطر المالية المرتبطة بالصكوك وبشكل عميق.	العديد من الجهات المصدرة لا تقدم إفصاحات مالية مفصلة ودقيقة عن الأصول التي تمولها الصكوك بشكل مقنع.	إلزام الجهات المصدرة بتقديم تقارير مالية دورية دقيقة عن الأصول الممولة بالصكوك، مدعومة بمراجعة خارجية لتأكيد صحتها والعمل من خلال أنظمة إصدار خاصة سيتم اقتراحها وسردها بشكل مختصرفي هذا التقرير .
غياب السياسات و الإجرائات الإشرافية الفعالة	يؤدي إلى عدم الامتثال للمعايير الشرعية والمحاسبية، ويزيد من فرص الانحرافات الجوهرية.	عدم وجود آليات حوكمة واضحة تشرف على مراحل إصدار وتداول الصكوكوتربط بين متطلبات الشريعة والمحاسبة.	تطوير لائحة تنظيمية تشمل إنشاء لجان إشرافية مختصة بمراقبة الامتثال خلال دورة حياة الصكوك، وتطبيق حوكمة شرعية محاسبية صارمة.
عدم توحيد المعايير بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول	يعيق التعاون بين الأسواق المالية العربية والعالمية ويضعف من إمكانية تداول الصكوك على المستوى الإقليمي والعالمي.	اختلاف القوانين واللوائح المتعلقة بالصكوك بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول يؤدي إلى تباين في مستويات الإفصاح والحوكمة العميقة.	إنشاء هيئة موحدة لتنظيم إصدارات الصكوك بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مع توحيد المعايير الشرعية والمحاسبية لضمان الاتساق الفعال.
التحديات المتعلقة بالإفصاح الجوهري عن المخاطر	يؤدي إلى زيادة المخاطر بالنسبة للمستثمرين، ويضعف من استقرار الصكوك في الأسواق عموماً.	عدم وجود إفصاح واضح عن المخاطر المرتبطة بالأصول الممولة من خلال الصكوك، وخاصة في حالات الأزمات المالية أو التشغيلية.	إلزام الجهات المصدرة بتقديم تقارير تفصيلية دورية وفق أنظمة مبتكرة تعمل على تقييم المخاطر المحتملة، مع وضع آليات تحذير مبكر للتصدي للأزمات المالية من خلال بناء أنظمة تحذير إقليمية.

الجدول 1: التحديات الرئيسية في الحوكمة والشفافية

ثانياً:التحديات المتعلقة بالامتثال الشرعي في هيكلة الصكوك

التحدي	الآثار السلبية	التفاصيل	الخطوات المقترحة لمعالجة التحدي
عدم التوافق الكامل مع معايير AAOIFI	يؤدي إلى إشكاليات في هيكلة الصكوك وتتبع دورة حياتها، مثل غياب ملكية الأصول بشكل فعلي أو ربط الأرباح بضمانات ثابتة تنطوي على الكثير من الانحرافات.	بعض الجهات المصدرة تواجه صعوبات حقيقية تتمحور حول الالتزام الكامل بمعايير الشريعة الإسلامي والمحاسبية الخاصة التي تفرضها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI	تطبيق معايير AAOIFI بصرامة، وإلزام الجهات المصدرة بالتعاون مع لجان شرعية ومحاسبية إسلامية مستقلة تشرف على هيكلة الصكوك لضمان الامتثال الكامل وتعمل وفق أنظمة حديثة تربط جميع أصحاب المصلحة.
مشكلات في هيكلة الصكوك بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية	يؤدي إلى تعليق إصدارات الصكوك أو إعادة هيكلتها، مما يزيد من التكاليف المالية والتشغيلية وبشكل يؤثر سلباً على الأسواق.	عدم قدرة بعض الجهات على هيكلة الصكوك بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعيق تداولها.	تقديم تدريب مستمر للجهات المصدرة حول كيفية هيكلة الصكوك بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مع تطوير آليات رقابية صارمة لضمان الالتزام بالمعايير وفق أنظمة مبتكرة تعمل بشكل حقيقي لتحقيق هذا الهدف.
التحديات في تطبيق معيار الشريعة رقم 59	يؤدي إلى عدم توافق الصكوك مع متطلبات الشريعة، وبالتالي تعرضها للتعليق أو إعادة الهيكلة مما يساهم في خلق فجوة كبيرة بين المستثمر والجهة طالبة التمويل.	بعض الأسواق تواجه صعوبات في تطبيق معيار 59، خاصة فيما يتعلق بالشفافية وإدارة المخاطر الشرعية.	تطبيق إطار رقابي مبتكر وحديث كلياً يضمن التزام الجهات المصدرة بمعيار أيوفي رقم 59، مع تقديم استشارات من قبل هيئات معتمدة قبل وأثناء وبعد الإصدار.

الجدول 2: التحديات الرئيسية في الامتثال الشرعي

ثالثًا: التحديات المتعلقة بإدارة المخاطر في إصدارات الصكوك

التحدي	الآثار السلبية	التفاصيل	الخطوات المقترحة لمعالجة التحدي
عدم وجود خطط واضحة لإدارة المخاطر	يؤدي إلى تعرض الصكوك لمخاطر مالية عالية، ويقلل من اذبيتها للمستثمرين.	العديد من الجهات المصدرة لا تضع خططًا واضحة وشاملة لإدارة المخاطر المتعلقة بالأصول الممولة بالصكوك.	إلزام الجهات المصدرة بتقديم خطط شاملة لإدارة المخاطر تتضمن تقييم المخاطر المالية، التشغيلية، والشرعية، مع تحديثها دوريًا.
ضعف استخدام التكنولوجيا في إدارة المخاطر	يؤدي إلى تأخر في الكشف عن الأزمات أو عدم الاستجابة السريعة لها، مما يرفع من مستوى المخاطر المالية.	تفتقر بعض الجهات المصدرة إلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة في تحليل وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالصكوك.	اعتماد تكنولوجيا متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي و"البلوك تشين" لتتبع أداء الأصول وتحليل المخاطر بشكل فوري، وتطوير آليات تحذير مبكر للاستجابة السريعة.

الجدول 3: التحديات الرئيسية في إدارة المخاطر

رابعًا: التحديات المتعلقة بالتوافق مع معايير أيوفي الجديدة

التحدي	الآثار السلبية	التفاصيل	الخطوات المقترحة لمعالجة التحدي
عدم التوافق مع معايير الشفافية المحدثة والصادرة من أيوفي	يؤدي إلى تقليل الثقة في الصكوك ويعرضها لمخاطر قانونية.	تواجه بعض الجهات المصدرة تحديات في التوافق مع معايير الشفافية المالية التي تفرضها معايير AAOIFI	إنشاء آلية إلزامية للتدقيق المالي الدوري من قبل شركات تدقيق معتمدة، مع تقديم تقارير شفافة حول أداء الأصول والعوائد المرتبطة بها.
التحديات في تطبيق معيار الشريعة رقم 62	يؤدي إلى تأخير في إصدار الصكوك أو إعادة هيكلتها للتوافق مع المعيار، مما يزيد من التكاليف ويعرقل المشاريع.	بعض الجهات تجد صعوبة في تطبيق مسودة معيار الشريعة رقم 62، خاصة فيما يتعلق بمنع الضمانات الثابتة وربط الأرباح بأداء الأصول.	تقديم استشارات متخصصة للجهات المصدرة حول كيفية تطبيق معيار 62 بشكل فعّال من خلال بناء أنظمة مبتكرة وبسيطة موحدة، مع تقديم نماذج جاهزة لهياكل صكوك ملتزمة.

الجدول 4: التحديات الرئيسية في التوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية

الحلول المبتكرة والتوصيات الإرشادية لمعالجة التحديات

هذه التوصيات تهدف إلى تحسين الحوكمة، الشفافية، وإدارة المخاطر، وضمان الامتثال الكامل للمعايير الشرعية والمحاسبية.

ستتضمن هذه المرحلة أيضًا جداول تفصيلية توضح الخطوات التي يمكن اتخاذها لتطبيق هذه التوصيات على أرض الواقع.

أولاً:الحلول لتحسين الحوكمة والشفافية في إصدارات الصكوك

التحدي	الحل المبتكر	التطبيق العملي
نقص الشفافية في الإفصاح المالي	يتم تطوير نظام مركزي تشرف عليه الهيئات الرقابية في دول الخليج، يتيح للجهات المصدرة رفع تقارير مالية دورية وشاملة يتم عرضها على المستثمرين في الوقت الفعلي.	يتم تطوير نظام مركزي تشرف عليه الهيئات الرقابية في دول الخليج، يتيح للجهات المصدرة رفع تقارير مالية دورية وشاملة يتم عرضها على المستثمرين في الوقت الفعلي.
غياب السياسات الإشرافية الفعالة	إنشاء لجنة رقابة شرعية مستقلة في كل دولة.	يتم تطوير نظام مركزي تشرف عليه الهيئات الرقابية في دول الخليج، يتيح للجهات المصدرة رفع تقارير مالية دورية وشاملة يتم عرضها على المستثمرين في الوقت الفعلي.
اختلاف المعايير بين الدول الخليجية	تطوير معايير خليجية موحدة لإصدارات الصكوك.	عقد ورش عمل إقليمية بين هيئات الأسواق المالية لتوحيد المعايير الشرعية والمحاسبية الخاصة بالصكوك، مع توقيع اتفاقية توحيدية تنظم عمليات الإصدار والتداول.
اختلاف المعايير بين الدول الخليجية	عقد ورش عمل إقليمية بين هيئات الأسواق المالية لتوحيد المعايير الشرعية والمحاسبية الخاصة بالصكوك، مع توقيع اتفاقية توحيدية تنظم عمليات الإصدار والتداول.	عقد ورش عمل إقليمية بين هيئات الأسواق المالية لتوحيد المعايير الشرعية والمحاسبية الخاصة بالصكوك، مع توقيع اتفاقية توحيدية تنظم عمليات الإصدار والتداول.

الجدول 1: حلول مقترحة لتحسين الحوكمة والشفافية

ثانيًا: الحلول المقترحة لمعالجة التحديات الشرعية في هيكلة الصكوك

التحدي	الحل المبتكر	التطبيق العملي
عدم التوافق الكامل مع معايير AAOIFI	إنشاء "دليل إرشادي للتوافق الشرعي" خاص بالجهات المصدرة للصكوك.	تقديم دليل شامل يحتوي على نماذج موحدة لهيكلة الصكوك تتماشى مع معايير AAOIFI، ويقدم للمصدرين خلال مراحل الإصدار والتداول لضمان التوافق الشرعي الكامل.
مشكلات في هيكلة الصكوك بما يتوافق مع الشريعة	تنظيم دورات تدريبية إلزامية حول هيكلة الصكوك الشرعية.	تفرض الهيئات المالية في دول الخليج على الجهات المصدرة حضور دورات تدريبية دورية حول كيفية هيكلة الصكوك بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مع تقديم شهادات معتمدة.
مشكلات في هيكلة الصكوك بما يتوافق مع الشريعة	تطوير معايير خليجية موحدة لإصدارات الصكوك.	تطوير نظام آلي يتيح للجهات المصدرة إدخال بيانات الأصول والمخاطر الشرعية، مما يمكن الجهات الرقابية من متابعة الالتزام بمعيار الشريعة رقم 59 بشكل مباشر.

الجدول 2: حلول لمعالجة التحديات الشرعية في هيكلة الصكوك

ثالثًا: الحلول المقترحة لإدارة المخاطر في إصدارات الصكوك

التحدي	الحل المبتكر	التطبيق العملي
عدم وجود خطط وأنظمة تقييم واضحة لإدارة المخاطر	تطوير "نظام تحليل المخاطر الآلي" يعتمد على الذكاء الاصطناعي.	إنشاء نظام آلي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل المخاطر التشغيلية والمالية للأصول الممولة بالصكوك، وتقديم تقارير فورية للمستثمرين عن المخاطر المحتملة.
ضعف استخدام التكنولوجيا والحلول المبتكرة في إدارة المخاطر	إدخال تقنية "البلوك تشين" لتتبع أداء الأصول الممولة بالصكوك.	يتم استخدام تقنية "البلوك تشين" لتوفير سجل شفاف وآمن لجميع العمليات المالية المتعلقة بالأصول الممولة بالصكوك، مما يسهل تتبع أدائها وإدارة المخاطر المتعلقة بها.

الجدول 3: حلول مبتكرة لإدارة المخاطر

رابعاً: الحلول المقترحة لتحسين التوافق مع المعايير المحاسبية والشرعية (أيوفي)

التحدي	الحل المبتكر	التطبيق العملي
عدم التوافق مع معايير الشفافية المالية	إطلاق منصة مركزية مشتركة للإفصاح المالي لجميع إصدارات الصكوك.	تطوير منصة رقمية تحت إشراف الهيئات المالية في دول مجلس التعاون، تتيح لجميع الجهات المصدرة للصكوك رفع تقارير مالية مفصلة يمكن للمستثمرين الوصول إليها في أي وقت.
تطبيق معيار الشريعة رقم 62	تنظيم ورش عمل تدريبية مكثفة حول تطبيق معيار الشريعة رقم 62.	إلزام الجهات المصدرة بحضور ورش عمل دورية تنظمها الهيئات المالية بالتعاون مع خبراء AAOIFI، لتوضيح كيفية هيكلة الصكوك بما يتماشى مع معيار 62 بشكل فعال. وبناء أنظمة مبتكرة لتقييم أداء التوافق الجوهري في الإصدارات من خلال نظام النقاط.

الجدول 4: التحديات الرئيسية في التوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية

التوصيات المقترحة والقواعد الإرشادية لتطبيقها بشكل عملي في الأسواق المالية العربية (معايير أيوفي رقم 59 و 62)

سنقدم مجموعة من التوصيات والقواعد الإرشادية التي يمكن تطبيقها عمليًا في الأسواق المالية الخليجية والعربية عموماً.

كما سنستعرض بعض التطبيقات التوضيحية العملية لصكوك شهدت إشكاليات(أمثلة)، وكيف يمكن تلافي هذه الإشكاليات وإعادة النظر في معايير أيوفي رقم 59 و 62.

✦ التوصيات والقواعد الإرشادية المقترحة الخاصة بإصدارات الصكوك

التوصية 1: تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال الإفصاح الدوري للأصول الممولة بالصكوك (وفق معايير إصدرات الصكوك -أيوفي)

- **التفاصيل:** يجب على كل جهة مصدرة تقديم تقارير دورية مفصلة حول أداء الأصول الممولة بالصكوك.

هذه التقارير يجب أن تشمل الأصول، المخاطر المالية، والحوكمة المتبعة والعمل وفق أنظمة النقاط الخاص بتقييم الإصدار.

- **التطبيق العملي:** يمكن تطبيق هذا الإجراء من خلال تطوير منصة رقمية مشتركة تُشرف عليها هيئة الأسواق المالية في كل دولة مرتبطة مع أصحاب المصلحة ومصممة من قبل خبراء، ويتم إلزام الجهات المصدرة برفع التقارير الدورية عليها واتباع نظام النقاط الخاص بتقييم الإصدار.

التوصية 2: الالتزام الكامل بمعيار الشريعة رقم 59 (ملكية الأصول والشفافية) ومتطلبات مسودة المعيار الشرعي 62

أ مقدمة عن معيار أيوفي الشرعي 59

✦ الجوانب الرئيسية للمعيار الشرعي رقم 59 فيما يتعلق بالصكوك

1. **حظر بيع الدين:** أحد الجوانب الأساسية في **المعيار 59** هو أن **الدين لا يمكن بيعه بخصم أو علاوة**، وهو ما يتماشى مع تحريم الربا (الفائدة) في الشريعة الإسلامية. لا يُسمح ببيع الدين بقيمة تختلف عن قيمته الاسمية في هيكل الصكوك، مما يجعله أمرًا مهمًا في هيكلة الصكوك بطريقة متوافقة مع الشريعة.

2. **تأثيره على إصدار الصكوك:**
   - عندما تمثل الصكوك التزامًا بالدين، كما هو الحال في المرابحة (التمويل على أساس التكلفة الزائدة)، يضمن معيار 59 أن هذه الديون لا يمكن تداولها بحرية في السوق الثانوية إلا إذا كانت تتضمن **بيعًا مباشرًا للأصول.**

   - لهذا السبب، تُفضل الصكوك المستندة إلى **الإجارة (هياكل التأجير)، المضاربة (تقاسم الربح)**، والمشاركة (الشراكة) لأنها مدعومة بأصول ملموسة، مما يتجنب مشكلة تداول الديون.

3. **الأوراق المالية المتعلقة بالدين والتوافق مع الشريعة:** يمكن إصدار هياكل الصكوك التي تتضمن الدين (مثل صكوك المرابحة)، ولكن تداولها في السوق الثانوية مقيد بشدة. يشدد معيار 59 على أن الصكوك التي تمثل ديونًا يجب ألا تُباع بسعر يختلف عن قيمتها الاسمية، مما يضمن التوافق مع مبادئ الشريعة.

✦ علاقة المعيار 59 بإصدار الصكوك:

يعد معيار الشريعة رقم 59 مهمًا بشكل خاص عند هيكلة **الصكوك التي تتضمن مستحقات مالية أو ديون.** يمنع هذا المعيار التعامل مع هذه الصكوك كما لو كانت سندات تقليدية حيث يمكن بيع الدين بأسعار مختلفة. ولضمان بقاء الصكوك **متوافقة مع الشريعة**، يجب على الجهات المصدرة التأكد من أن الأصول الأساسية ليست مجرد أدوات دين، بل تشمل أصولًا ملموسة حقيقية تولد الأرباح من خلال وسائل حلال.

التطبيق العملي لهذا المعيار يجعل أنواعًا معينة من الصكوك، مثل صكوك المرابحة، أقل مرونة في التداول، ويشجع استخدام الصكوك المدعومة بالأصول أو المبنية على الشراكة لضمان الامتثال لمبادئ التمويل الإسلامي.

✦ توصيات لإعادة هيكلة الصكوك وفق معيار أيوفي الشرعي رقم 59

1. ضمان الملكية الفعلية للأصول

- **المتطلب**: الالتزام بنقل ملكية الأصول الملموسة إلى حملة الصكوك وفق معيار أيوفي الشرعي.

- **التنفيذ**:
  - استخدام المنصة الرقمية لتوثيق عمليات نقل الملكية عبر تقنية البلوكتشين.
  - إعداد وثائق قانونية واضحة تُسجل على المنصة لتعزيز الشفافية والتدقيق.
  - تمكين الجهات الرقابية من مراجعة سجلات الملكية ومتابعة الامتثال في الوقت الفعلي.

2. الحفاظ على نسبة الأصول الملموسة

- **المتطلب:** الالتزام بنسبة أصول ملموسة لا تقل عن 51% طوال فترة الصكوك.

- **التنفيذ:**
  - إدماج أنظمة مراقبة ذكية على المنصة الرقمية لمتابعة نسب الأصول بشكل لحظي.
  - تقديم تقارير دورية تلقائية للجهات الرقابية والمستثمرين عبر المنصة.

3. تعزيز الشفافية في تكوين الأصول

- **المتطلب:** الإفصاح الكامل عن طبيعة الأصول المرتبطة بالصكوك.

- **التنفيذ:**
  - عرض تقارير دورية محدثة على المنصة الرقمية توضح مكونات الأصول الملموسة وغير الملموسة.
  - ضمان توافق التقارير مع معايير أيوفي المحاسبية الإسلامية لتعزيز الثقة والمصداقية.

✦ توصيات لإعادة هيكلة الصكوك وفق معيار أيوفي الشرعي رقم 59

4.تحسين إدارة المخاطر

- **المتطلب:** تحمل المستثمرين للمخاطر المرتبطة بالأصول وفق متطلبات معيار أيوفي الشرعي.

- **التنفيذ:**
  - تقديم أدوات تحوط مبتكرة مثل التأمين الجزئي وخطط التحوط على المنصة.
  - استخدام العقود الذكية لتوزيع الأرباح أو الخسائر تلقائيًا بناءً على الأداء الفعلي.

5. تعزيز الحوكمة في إدارة الصكوك

- **المتطلب:** الالتزام بمعايير أيوفي للحوكمة لضمان الشفافية والاستقلالية.

- **التنفيذ:**
  - ربط عمليات التدقيق والمراجعة الشرعية بالمنصة الرقمية لضمان الامتثال المستمر.
  - تمكين لجان التدقيق الشرعي من متابعة الوثائق والتقارير بشكل مباشر عبر المنصة.

✦ توصيات لتطبيق مسودة معيار أيوفي الشرعي رقم 62

1. ضمان نقل ملكية الأصول بشكل قانوني

- **المتطلب:** التأكد من أن الأصول الممولة بالصكوك مملوكة قانونيًا لحملة الصكوك.
- **التنفيذ:**
  - تسجيل جميع عمليات نقل الملكية باستخدام تقنية البلوكتشين لتوفير توثيق دائم وغير قابل للتغيير.
  - تمكين الجهات الرقابية من مراجعة وتأكيد نقل الملكية عبر المنصة.

2. ربط العوائد بأداء الأصول

- **المتطلب:** منع تقديم عوائد ثابتة وربط الأرباح بالأداء الفعلي للأصول.
- **التنفيذ:**
  - برمجة العقود الذكية على المنصة لتوزيع الأرباح بناءً على الأداء الفعلي.
  - توفير لوحات تحكم مخصصة لكل طرف تعرض تقارير الأداء والتوزيع.

3. الامتثال للشروط الشرعية للأصول

- **المتطلب:** التأكد من أن الأصول المرتبطة بالصكوك ملموسة وقابلة للنقل.
- **التنفيذ:**
  - تقديم تقارير تدقيق شرعية دورية على المنصة لتقييم تكوين الأصول وضمان الامتثال.
  - السماح للمدققين الشرعيين بمراجعة التقارير وتقديم توصياتهم بشكل مباشر.

✦ توصيات لتطبيق مسودة معيار أيوفي الشرعي رقم 62

4. تعزيز إدارة المخاطر الشرعية

- **المتطلب:** : وضع سياسات مرنة لإدارة المخاطر بما يتماشى مع معيار أيوفي الشرعي رقم 62.
- **التنفيذ:**
  - تقديم خيارات تحوط مرنة عبر المنصة للمستثمرين.
  - استخدام أدوات ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات وتحديد المخاطر المحتملة.

5. تفعيل الحوكمة الشرعية

- **المتطلب: : تعزيز دور لجان التدقيق الشرعي في متابعة الامتثال.**
- **التنفيذ:**
  - إنشاء واجهة مخصصة على المنصة للمدققين الشرعيين لتقديم تعليقاتهم وملاحظاتهم.
  - تفعيل آليات الإشراف المشتركة بين المدققين الشرعيين والجهات الرقابية.

✦ المنصة الرقمية المبتكرة

1. أهداف المنصة:

- تقديم نظام رقابي متكامل يربط بين المستثمرين، جهات الإصدار، الجهات الرقابية، المدققين الشرعيين، والمستشارين الماليين.
- دعم المصدرين في تطبيق متطلبات معايير أيوفي الشرعية رقم 59 ومسودة معيار 62 مع ضمان التكامل مع معايير الحوكمة والمحاسبة الإسلامية.

2. خصائص المنصة:

- **توثيق الملكية:** تسجيل الأصول ونقل ملكيتها باستخدام تقنية البلوكتشين لضمان الشفافية.
- **إدارة العقود الذكية:** تشغيل العقود الذكية لتوزيع الأرباح وتنفيذ العمليات تلقائيًا.
- **الإشراف الرقابي:** واجهة مخصصة للجهات الرقابية لمراجعة التقارير ومتابعة الامتثال.
- **لوحات تحكم مخصصة:** تقديم بيانات محدثة لكل طرف بناءً على مصفوفة الصلاحيات.

3. مصفوفة الصلاحيات:

- **المستثمرون:** الاطلاع على تقارير الأداء المالي ونسب الأرباح.
- **جهات الإصدار:** إدارة العمليات وإعداد التقارير.
- **الجهات الرقابية:** مراقبة الامتثال لمتطلبات معايير أيوفي الشرعية.
- **المدققون الشرعيون:** مراجعة العمليات الشرعية وإبداء الملاحظات.

✦ التكامل مع معايير أيوفي للحوكمة والمحاسبة الإسلامية

1. تطبيق معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي:

- تعزيز الشفافية في عمليات الإصدار والمراجعة.
- تمكين الجهات الرقابية من متابعة الامتثال عبر المنصة الرقمية.

2. الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية:

- تقديم تقارير مالية متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية.
- استخدام المنصة لتوفير بيانات مالية دقيقة ومحدثة لجميع الأطراف.

3.تعزيز الإفصاح المالي والشفافية:

- تقديم تقارير محدثة عن الأداء المالي والامتثال الشرعي عبر المنصة.
- تمكين جميع الأطراف ذات المصلحة من الوصول إلى المعلومات بسهولة.

✦ أمثلة على إصدارات صكوك مقترحة ومعالجتها

المثال الثاني:

الإشكالية:
واجهت صكوك بعض الشركات المتمولة تحديات تتعلق بالشفافية وملكية الأصول، حيث لم يكن هناك إفصاح كافٍ عن الأصول التي تمول الصكوك بشكل جوهري.

التطبيق العملي للمعايير:
معيار 59: يفرض تقديم تقارير شفافة عن ملكية الأصول التي تمول الصكوك. في هذه الحالة، يجب أن تقدم الشركة ومن خلال نظام رقمي مبرمج (منصة) يربط أصحاب المصلحة تقارير تفصيلية توضح الأصول المستخدمة لدعم الصكوك وتلتزم بتفاصيل تطبيق المعيار وفق المتطلبات المدرجة على النظام الرقمي الخاص(المنصة).

معيار 62: يتم ربط الأرباح الناتجة عن الصكوك بأداء الأصول الممولة. في هذه الحالة، يجب ربط العوائد الناتجة عن الصكوك بأداء محطات الطاقة في شركات توليد الكهرباء مثلاً أو أصول الشركة.

الحل:
إعادة هيكلة الصكوك لتكون متوافقة مع الشريعة وفق نظام رقمي مبرمج يضمن تطبيق المتطلبات ويربط بين الأطراف ذات المصلحة وفق مصفوفة صلاحيات ومسؤوليات، مع تطبيق "التدقيق الشرعي المتواصل" لضمان الالتزام بالمعايير الشرعية خلال فترة تداول الصكوك.

المثال الثاني:

الإشكالية:

إصدارات صكوك واجهت مشكلات تتعلق بعدم التوافق الشرعي الجوهري بسبب هيكلتها ذات المرجع المحاسبي التقليدي، حيث كانت هناك إشكاليات في ملكية الأصول وعدم شفافية كافية في توزيع الأرباح.

التطبيق العملي للمعايير:

معيار 59: يجب إعادة هيكلة الصكوك لتوضيح ملكية الأصول التي تمول الصكوك، مع تقديم تقارير شفافة حول كيفية تحقيق الأرباح بناءً على أداء الأصول واعتماد حلول رقمية (منصة) تربط بين الأطراف ذات المصلحة ووفق قواعد وإجراءات صارمة.

معيار 62: منع الضمانات الثابتة وربط العوائد بشكل مباشر بأداء الأصول الممولة.

في هذه الحالة، يجب على المصدر إعادة هيكلة العوائد بحيث تكون مرتبطة مباشرةً بأداء الأصول التي تمول الصكوك وبشكل حقيقي معتمد على أنظمة تتبع مبتكرة ومنصات رقمية تربط بين الأطراف ذات المصلحة.

الحل:

تقديم تقارير دورية حول أداء الأصول ، وتطبيق تقنية "البلوك تشين" لضمان الشفافية في تسجيل العمليات ، مما يعزز الثقة في الصكوك.

التوصيات والقواعد الإرشادية لتطوير أنظمة وسياسات جديدة لتطبيق متطلبات المعيار الشرعي رقم 59 ومسودة المعيار الشرعي رقم 62

✦ **القسم الأول:** القواعد الإرشادية لتطبيق المعيار الشرعي رقم 59 مع الربط بمعايير المحاسبة الإسلامية للصكوك

1.توثيق الملكية الحقيقية للأصول وتقييمها المحاسبي

- **التوضيح:** يتطلب المعيار الشرعي رقم 59 إثبات ملكية الأصول الممولة بالصكوك مع تقديم تقييم محاسبي دقيق لها، يركز على الشفافية والامتثال لمعايير المحاسبة الإسلامية بشكل يضمن تطبيق متطلبات الجانب الشرعي الموازي للمتطلب المحاسبي.

- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1.تطوير نظام رقمي مبتكر وموحد لتوثيق ملكية الأصول الخاصة بالإصدارعبر منصات رقمية قائمة على التوثيق المعتمد(تقنية البلوكتشين).

2.إنشاء لجنة مستقلة لتقييم الأصول بشكل دوري والتأكد من توافق التقييمات مع القيمة السوقية العادلة وفق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من أيوفي.

3.استخدام أنظمة تقنية مبتكرة للإبلاغ الفوري عن أي تغييرات في قيمة الأصول وتأثيرها على العوائد المتوقعة، مع ربط هذه البيانات بمنصات رقمية تتيح الوصول للمستثمرين والجهات الرقابية.

✦ **القسم الأول:** القواعد الإرشادية لتطبيق المعيار الشرعي رقم 59 مع الربط بمعايير المحاسبة الإسلامية للصكوك

2. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي الدوري

- **التوضيح:** يركز المعيار على أهمية تقديم تقارير دورية تعكس أداء الأصول الممولة بالصكوك ومدى تأثيرها على الأرباح.

- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1. إلزام جهات الإصدار بإعداد تقارير مالية تفصيلية ربع سنوية أو نصف سنوية وفقًا لمعايير المحاسبة الإسلامية، مع نشرها عبر منصات رقمية خاصة ذات توثيق معتمد مقدمة للمستثمرين والهيئات الرقابية.

2. تضمين هذه التقارير تحليلات محاسبية تُظهر تأثير أداء الأصول على العوائد، مع الإفصاح عن المخاطر المحاسبية المحتملة.

3. إنشاء نظام تدقيق مستمر من خلال منصات رقمية مخصصة ومبتكرة تعتمد رامج توثيق (تقنية البلوكتشين) لتسجيل جميع العمليات بشكل لحظي وضمان توافقها مع المعيار الشرعي رقم 59 وضمان تطبيق متطلبات الشفافية اللازمة.

3. إدارة المخاطر المحاسبية والمالية المرتبطة بالصكوك

- **التوضيح:** يتطلب تطبيق المعيار إعداد خطة شاملة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأصول الممولة بالصكوك مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتحليل والتنبؤ.

- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1. تشكيل لجان مختصة تضم خبراء شرعيين ومتخصصين بعمليات إصدارات الصكوك لتقييم المخاطر المرتبطة بالأصول وإدارة السياسات المرتبطة بها.

2. اعتماد أنظمة رقمية لتحليل المخاطر وتقديم تقارير دورية تشمل تأثير تقلبات السوق والتغيرات الاقتصادية على قيمة الأصول.

3. تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بناءً على المتغيرات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات الرقابيةمباشرة من خلال منصة رقمية موحدة تربط جميع الأطراف ذات المصحلة.

القسم الثاني: القواعد الإرشادية لتطبيق مسودة المعيار الشرعي رقم 62 مع الربط بمعايير المحاسبة الإسلامية للصكوك.

1. ربط الأرباح بأداء الأصول وتقييم العوائد المحاسبية

- **التوضيح:** يشدد المعيار على منع تقديم أرباح ثابتة، ويشترط أن تكون الأرباح مرتبطة بأداء الأصول الممولة بالصكوك.
- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1. إنشاء أنظمة محاسبية متقدمة لربط العوائد بأداء الأصول تلقائيًا باستخدام العقود الذكية.

2. تقديم تقارير دورية للمستثمرين تُظهر الفرق بين الأرباح المحققة والمتوقعة بناءً على الأداء الفعلي للأصول.

3. تفعيل نظام رقمي يربط بين الأطراف ذات المصلحة، يتيح الاطلاع على تقارير الأرباح بشكل شفاف.

2. تعزيز الشفافية في العقود المحاسبية

- **التوضيح:** يشترط المعيار أن تكون العقود المرتبطة بالصكوك واضحة وشفافة، مع توضيح آليات احتساب الأرباح والمخاطر.

- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1. إعداد عقود مالية تفصيلية تُوضح آليات توزيع الأرباح بناءً على الأداء الفعلي للأصول.

2. تضمين بنود واضحة تنص على أن الأرباح غير مضمونة وثابتة، مع ربطها بالأداء المحاسبي الفعلي.

3. ضمان الامتثال من خلال تدقيق هذه العقود من قبل لجان مستقلة متخصصة.

3. التقييم المستمر للأصول لضمان الشفافية في العوائد

التوضيح: يتطلب المعيار إجراء تقييم دوري للأصول مع الإفصاح عن تأثير أدائها على العوائد المتوقعة.

السياسات والإجراءات المقترحة:

1. إلزام الجهات المصدرة بإجراء تقييمات دورية للأصول تتماشى مع معايير المحاسبة الإسلامية، مع تقديم هذه التقييمات للمستثمرين.
2. إشراك لجان تدقيق محاسبية مستقلة لمراجعة هذه التقييمات وتقديم توصيات لتحسين الأداء.
3. إنشاء نظام متكامل لإدارة التقييمات بشكل آلي وربطها بالأنظمة الرقمية.

✦ القسم الثالث: تطبيق معايير الحوكمة والتدقيق مع الربط بين المعيارين الشرعيين 59 و62

1. تعزيز الحوكمة في الإفصاح المالي

التوضيح: يجب تطبيق مبادئ الحوكمة لضمان الشفافية والرقابة على جميع مراحل إصدار الصكوك.

السياسات والإجراءات المقترحة:

1. تشكيل لجان حوكمة مستقلة تضم خبراء في الشريعة والمحاسبة للإشراف على إصدار الصكوك.
2. ضمان مراجعة جميع التقارير المالية من قبل لجان الحوكمة لضمان الامتثال للمعايير الشرعية والمحاسبية.
3. توفير لوحات تحكم رقمية مخصصة تتيح متابعة مستمرة لعمليات إدارة الأصول الممولة بالصكوك.

2. التدقيق المستمر للأصول وفقًا للمعايير المحاسبية الإسلامية

- **التوضيح:** يجب أن يتم تدقيق الأصول بشكل مستمر للتأكد من الامتثال الكامل للمعايير الشرعية والمحاسبية.

- **السياسات والإجراءات المقترحة:**

1. تعيين شركات تدقيق مستقلة لإجراء مراجعات دورية للأصول الممولة بالصكوك.
2. نشر نتائج التدقيق بشكل دوري للمستثمرين والجهات الرقابية.
3. فرض عقوبات تنظيمية على الجهات التي لا تلتزم بتقديم تقارير التدقيق الشرعي والمحاسبي.

الصكوك الذكية المعتمدة على تقنية البلوكتشين ومنصات العقود الذكية

✦ مقدمة عن الصكوك الذكية (Smart Sukuk):

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة، ظهرت الصكوك الذكية كأحد الابتكارات الحديثة التي تعتمد على تقنية **البلوكتشين (Blockchain)** والعقود الذكية (Smart Contracts) لتنظيم إصدارات الصكوك وتعزيز الشفافية والحوكمة في الأسواق المالية.

تعتبر الصكوك الذكية امتدادًا للصكوك التقليدية ولكن يتم توثيق جميع المعلومات والأصول والحقوق المتعلقة بالصكوك على منصة بلوك تشين، مما يتيح إمكانية متابعة الأداء المالي والشرعي في الوقت الفعلي، ويضمن حماية حقوق المستثمرين والجهات المصدرة.

✦ الصكوك الذكية وتقنية البلوكتشين :

تعتمد الصكوك الذكية على تقنية البلوكتشين التي تتيح تسجيل جميع العمليات المالية المتعلقة بإصدار الصكوك بشكل شفاف وغير قابل للتعديل.

البلوكتشين يوفر قاعدة بيانات موزعة لا يمكن تغييرها، مما يضمن أن جميع الأطراف المعنية - مثل المصدرين، المستثمرين، والهيئات الرقابية - يمكنهم الوصول إلى نفس المعلومات في الوقت الفعلي.

✦ المزايا الرئيسية للصكوك الذكية:

1. **الشفافية الكاملة:** تقنية البلوكتشين توفر قاعدة بيانات غير قابلة للتغيير، مما يتيح توثيق كل عملية مالية بشكل شفاف. يمكن لجميع الأطراف الاطلاع على الأصول الممولة وإدارة المخاطر دون الحاجة إلى وسطاء.

2. **التقييم اللحظي للأصول:** يمكن تحديث بيانات الأصول المرتبطة بالصكوك بشكل لحظي، مما يتيح للمستثمرين مراقبة الأداء المالي في الوقت الفعلي واتخاذ قرارات بناءً على معلومات محدثة.

3. **إثبات الملكية:** يتم تسجيل الملكية الحقيقية للأصول الممولة على البلوكتشين ، مما يوفر حماية قانونية ويمنع أي محاولة للتلاعب في سجلات الأصول.

4. **التنفيذ التلقائي للعقود الذكية:** العقود الذكية تسمح بتنفيذ العمليات تلقائيًا بناءً على شروط محددة مسبقًا. هذا يتضمن توزيع الأرباح بناءً على أداء الأصول أو تنفيذ إجراءات عند حدوث أزمة مالية.

✦ آلية عمل الصكوك الذكية على منصة بلوكتشين

1. **إثبات الملكية والتقييم من خلال العقود الذكية:**

- **التطبيق:** يتم برمجة العقود الذكية على منصة البلوكتشين بحيث تسجل ملكية الأصول وتتيح تقييم هذه الأصول بشكل مستمر. يتم التأكد من أن كل معاملة يتم تسجيلها تلقائيًا ولا يمكن تغييرها.

- **القواعد الإرشادية:**
  - يجب أن يتم تصميم العقد الذكي بحيث يتضمن تفاصيل الملكية وطرق تقييم الأصول الممولة بناءً على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.
  - كل عملية تمويل أو توزيع أرباح يتم تسجيلها بشكل مباشر على منصة البلوكتشين ويتم تحديث حالة الأصول تلقائيًا.

2. **الشفافية والإفصاح الفوري:**

- **التطبيق:** جميع البيانات المالية المتعلقة بالصكوك - مثل الأرباح، المخاطر، والتقارير المالية - يتم رفعها بشكل لحظي على المنصة، مما يتيح للمستثمرين والجهات الرقابية الاطلاع على المعلومات في الوقت الفعلي.

- **القواعد الإرشادية:**
  - يتم إلزام الجهات المصدرة بإدخال جميع المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالأصول على منصة البلوكتشين بشكل فوري، بما يتماشى مع معايير الإفصاح المالي الإسلامية.
  - يتم توفير تقارير دورية للمستثمرين توضح أداء الأصول والعوائد المحققة بشكل شفاف وسهل الوصول.

3. الربط بين الجهات المصدرة والهيئات الرقابية:

- **التطبيق:** يتم إنشاء منصة مركزية تعتمد على البلوكتشين تتصل بين جميع الجهات المصدرة للصكوك والهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي. هذه المنصة تتيح متابعة الإصدار في الوقت الفعلي وتضمن أن جميع المعايير الشرعية والمحاسبية يتم تطبيقها بشكل صارم.

- **القواعد الإرشادية:**
  - يجب على جميع البورصات والهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي الانضمام إلى منصة مركزية للصكوك الذكية، مع تطوير وحدة مشتركة للتأكد من تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية.
  - يتعين على الجهات المصدرة إدخال جميع بيانات إصدار الصكوك بشكل فوري على المنصة، بما في ذلك العقود الذكية، مما يتيح للهيئات الرقابية مراقبة الامتثال بشكل لحظي.

✦ دور العقود الذكية في تحسين الحوكمة والامتثال

1. التنفيذ التلقائي للعقود الذكية:

- **التطبيق:** العقود الذكية تتيح التنفيذ التلقائي للشروط المالية المتفق عليها، مثل توزيع الأرباح أو إدارة الأزمات. عند توافر شروط معينة، يتم تنفيذ العملية المالية تلقائيًا دون الحاجة إلى وسطاء.

- **القواعد الإرشادية:**
  - **يجب** أن يتم تصميم العقود الذكية بحيث تلتزم بكافة المتطلبات الشرعية والمحاسبية، مع تنفيذ جميع الشروط المالية تلقائيًا لضمان الشفافية.
  - يجب برمجة العقود الذكية بحيث تمنع أي محاولة للتلاعب في البيانات المالية أو العمليات المتفق عليها، بما يتوافق مع معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.

2. التواصل المستمر مع المستثمرين من خلال منصة البلوكتشين :

- **التطبيق:** يتم توفير واجهة إلكترونية أو تطبيق مخصص يسمح للمستثمرين بمراقبة أداء الصكوك والاطلاع على التقارير المالية في أي وقت.

- **القواعد الإرشادية:**
  - إلزام الجهات المصدرة بتوفير منصة مخصصة للمستثمرين تتيح لهم الاطلاع على جميع التقارير والبيانات المالية المحدثة المتعلقة بالصكوك.
  - يجب أن تتضمن المنصة آلية تمكن المستثمرين من تقديم ملاحظات أو استفسارات حول أداء الصكوك، مما يعزز من التواصل بين المستثمرين والجهات المصدرة.

✦ تطبيقات عملية للصكوك الذكية في السوق الخليجي

1. مثال على صكوك شركة الكهرباء السعودية الذكية:

- **التطبيق:** يمكن لشركة الكهرباء السعودية استخدام الصكوك الذكية التي تعتمد على تقنية البلوكتشين لتوثيق جميع البيانات المالية المتعلقة بالصكوك. يتم توثيق ملكية الأصول والتوزيع التلقائي للأرباح بناءً على أداء محطات الطاقة.

- **الفوائد:**
  - تضمن العقود الذكية الشفافية الكاملة، حيث يتم توزيع الأرباح بناءً على الأداء الفعلي للأصول.
  - يمكن للمستثمرين متابعة الأداء المالي في الوقت الفعلي من خلال التطبيق المخصص.

2. مثال على صكوك دانة غاز الذكية:

- **التطبيق:** يمكن لصكوك دانة غاز الذكية الاعتماد على منصة البلوكتشين لتسجيل جميع العمليات المالية والتأكد من الامتثال الكامل للمعايير الشرعية. يتم ربط العوائد بالأداء المالي للأصول النفطية التي تمول الصكوك.
- **الفوائد:**
  - العقود الذكية تتيح للمستثمرين التأكد من أن العوائد مرتبطة مباشرة بأداء الأصول.
  - يتم رفع التقارير المالية بشكل لحظي مما يضمن الشفافية في توزيع الأرباح.

مشروع منصة للتواصل بين الجهات ذات المصلحة فيما يخص أسواق المال العربية منصة "أسواق بلس"

✦ مقدمة عن منصة "أسواق بلس" :

في ظل التطور المستمر للأسواق المالية وزيادة تعقيد إصدارات الصكوك والأدوات المالية، بات من الضروري إيجاد وسيلة تتيح التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية بهذه الإصدارات.

من هنا، نقترح إنشاء منصة رقمية جديدة تُسمى **"أسواق بلس"**، تشبه في هيكلها وطريقة عملها منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك، ولكن مخصصة تمامًا للتواصل بين **هيئات الأسواق المالية**، **إدارات الأسواق**، **المصدرين**، **المستثمرين**، **والمدققين الشرعيين**، إضافة إلى البنوك المركزية والبنوك التجارية ومدراء الحفظ والجهات المرخصة للتداول.

✦ آلية عمل منصة "أسواق بلس" :

تشابه "أسواق بلس" في بنيتها الأساسية منصات التواصل الاجتماعي، ولكنها تتمحور حول نشر محتوى خاص بكل إصدار من الصكوك أو الأدوات المالية، مع تحديد الوصول إلى المعلومات بناءً على الجهات المعنية. تتميز المنصة بالخصائص التالية:

1.التواصل المباشر والمستمر بين الأطراف المعنية:

- يتمكن كل طرف معني، مثل الهيئات الرقابية، المستثمرين، الجهات المصدرة، ولجان التدقيق الشرعي، من متابعة كل إصدار بشكل لحظي.
- يمكن لكل جهة نشر "منشورات" (بوستات) توضح الوضع المالي والإداري للإصدار، مثل حالة الأصول الممولة، تقييم المخاطر، وآخر التطورات المتعلقة بالتوافق الشرعي.

2.تخصيص الوصول للمعلومات بحسب الدور:

- يتم تصنيف المستخدمين بحسب اختصاصهم؛ فالمستثمرون مثلاً يمكنهم الاطلاع على البيانات المتعلقة بالعوائد المتوقعة والأصول المدعومة، بينما هيئات الأسواق المالية يمكنها الوصول إلى بيانات الرقابة والتدقيق.
- يمكن للمصدرين رفع التقارير المحاسبية والشرعية على المنصة، مع القدرة على توفير وصول مخصص لكل جهة حسب المعلومات التي تحتاجها.

3. إدارة التدقيق الشرعي والتواصل مع لجان المراجعة:

- تُخصص لجان التدقيق الشرعي على المنصة قسمًا خاصًا بها لمراجعة المعلومات المرفوعة من قبل المصدرين والتأكد من التزامهم بالمعايير الشرعية.
- يتمكن المراجعون الشرعيون من تقديم ملاحظات أو استفسارات مباشرة على كل "منشور" متعلق بالإصدار.

4. التفاعل اللحظي وحل المشكلات:

- يتمكن جميع الأطراف من التفاعل مع "منشورات" الإصدارات المالية، سواء عبر التعليق أو التفاعل مثل الإعجاب أو استفسار، مما يتيح حل المشكلات بسرعة وتفاعل أكثر فعالية بين الأطراف المعنية.
- يوفر ذلك مساراً سريعاً للتواصل بين المصدرين وهيئات الأسواق المالية والمستثمرين للتعامل مع أي إشكاليات تظهر في عملية الإصدار.

✦ فوائد منصة "أسواق بلس":

1.زيادة الشفافية والحوكمة:

- تتيح المنصة لكل جهة الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها بناءً على دورها في عملية إصدار الصكوك أو التداول. هذا يعزز من الشفافية ويساعد على تطبيق معايير الحوكمة بشكل أكثر صرامة.
- مع وجود جميع الأطراف على نفس المنصة، يمكن التأكد من التزام الجهات المصدرة بتقديم جميع البيانات الضرورية وتطبيق معايير الإفصاح.

2.التواصل المباشر والتفاعل المستمر:

- مثلما تتيح فيسبوك التواصل بين الأفراد، تتيح "أسواق بلس" التواصل المباشر بين المستثمرين، المدققين، الجهات المصدرة، والهيئات الرقابية، مما يسهل الوصول إلى المعلومات والتفاعل بشكل لحظي مع أي تحديثات.
- تضمن المنصة أن تبقى جميع الجهات مطلعة على آخر التطورات في الإصدارات المالية وتقديم الملاحظات أو الحلول المطلوبة بسرعة.

3.إثبات الملكية وتوثيق العقود عبر البلوكتشين :

- يتم دمج المنصة مع تقنية البلوكتشين لتوثيق جميع العمليات المالية المرتبطة بالصكوك. هذا يعني أنه لا يمكن تغيير أي معلومة بعد تسجيلها، مما يوفر أماناً إضافيًا وشفافية في إثبات الملكية والعقود المالية.
- يمكن للمستثمرين الاطلاع على سجلات البلوكتشين الخاصة بإثبات ملكيتهم للصكوك والتأكد من أن جميع العمليات المالية تم تسجيلها بشكل آمن وغير قابل للتغيير.

4.رفع مستويات الوعي والتدريب:

- تحتوي المنصة أيضًا على قسم مخصص للتدريب والتوعية، حيث يمكن للجهات المصدرة والمستثمرين وهيئات الأسواق الوصول إلى محتوى تدريبي حول الصكوك الذكية ومعايير المحاسبة الشرعية، مما يسهم في رفع كفاءة المشاركين.
- يمكن للهيئات المالية تنظيم ورش عمل أو دورات تدريبية عبر المنصة للتأكد من أن جميع الأطراف على دراية بالمعايير الحديثة وكيفية تطبيقها.

✦ أقسام منصة "أسواق بلس" ووظائفها:

1.قسم الإصدارات المالية:

- يتم تخصيص قسم خاص لكل إصدار مالي، حيث يتم رفع جميع التقارير المحاسبية، البيانات المالية، العقود الذكية، ومعلومات التقييم اللحظي للأصول.
- يتمكن المستثمرون والجهات الرقابية من الاطلاع على هذه المعلومات والتفاعل معها من خلال التعليقات أو تقديم الملاحظات.

2. قسم التدقيق والحوكمة:

- هذا القسم مخصص للهيئات الرقابية والمدققين الشرعيين لمراجعة التقارير والإفصاحات المقدمة من الجهات المصدرة.
- يمكن للمدققين نشر تقارير تدقيق دورية توضح مدى التزام الإصدار بمعايير الشريعة ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI).

✦ أقسام منصة "أسواق بلس" ووظائفها:

3. قسم التدريب والتوعية:

- يحتوي هذا القسم على محتوى تدريبي يخص المستثمرين والجهات المصدرة لتعليمهم كيفية تطبيق المعايير الحديثة، بما في ذلك معايير الشريعة 59 و62g ومعايير المحاسبة الإسلامية للصكوك.
- يمكن للهيئات تنظيم جلسات مباشرة أو رفع مواد تدريبية تفاعلية.

4. قسم التواصل المباشر:

- يمكن للمصدرين والمستثمرين وهيئات الأسواق التواصل بشكل مباشر من خلال المنصة، مع إمكانية إرسال استفسارات أو طلبات توضيح حول أي نقطة تتعلق بالإصدار.

مشروع منصة صكوك لينك الذكية الخاصة بإصدارات الصكوك SukukLink Platform

هي منصة رقمية مبتكرة وتفاعلية تهدف إلى تسهيل التواصل الفعال بين الجهات المعنية بإصدارات الصكوك، بما في ذلك هيئات الأسواق المالية، إدارات الأسواق، الجهات المصدرة، المستثمرين، ولجان التدقيق الشرعي. تعتمد المنصة على بنية مشابهة لفيسبوك، حيث يتم نشر وتبادل المعلومات حول كل إصدار من الصكوك بشكل شفاف وتفاعلي، مع توظيف التكنولوجيا الحديثة مثل البلوكتشين والعقود الذكية لضمان دقة المعلومات وامتثالها الكامل للمعايير الشرعية والمحاسبية.

✦ آلية عمل منصة Sukuk Link

. **واجهة تفاعلية للنشر والمشاركة:**

- **التطبيق:** كل جهة مشاركة في إصدار الصكوك، سواء كانت هيئة رقابية، مصدر، أو مستثمر، يمكنها نشر "بوستات" (منشورات) حول تفاصيل الإصدار. تشمل المنشورات التقارير المالية، العقود الذكية، والإفصاحات الدورية حول أداء الأصول الممولة بالصكوك.
- **الفوائد:**
  - تسهل هذه الواجهة التواصل المباشر بين جميع الأطراف المعنية.
  - يتيح لكل جهة الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها بناءً على دورها ومسؤولياتها.

2. الربط الفوري بين الجهات من خلال منصة البلوكتشين :

- **التطبيق:** تعتمد **SukukLink** على تقنية البلوكتشين لتوثيق جميع العمليات المالية والمحاسبية المرتبطة بالصكوك. كل معلومة يتم رفعها على المنصة يتم توثيقها على البلوكتشين ، مما يمنع أي تغيير أو تلاعب في البيانات.

- **الفوائد:**
  - ضمان الشفافية الكاملة في جميع العمليات المالية.
  - إثبات ملكية الأصول والالتزام بالعقود الذكية المبرمجة لتوزيع الأرباح وفقًا لأداء الأصول.

3. تخصيص الوصول للمعلومات وفقًا للدور الوظيفي:

- **التطبيق**: يمكن تخصيص الوصول إلى المعلومات بناءً على دور كل جهة. على سبيل المثال، المستثمرون يمكنهم الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالعوائد والمخاطر، بينما الجهات الرقابية يمكنها الاطلاع على تفاصيل الحوكمة والامتثال للمعايير.

- **الفوائد:**
  - يمنح ذلك قدرة أكبر على التحكم بالمعلومات المتاحة لكل جهة مع الحفاظ على خصوصية البيانات.

- **الفوائد:**
  - يمنح ذلك قدرة أكبر على التحكم بالمعلومات المتاحة لكل جهة مع الحفاظ على خصوصية البيانات.

✦ آلية عمل منصة Sukuk Link

4. تعزيز الشفافية والامتثال عبر العقود الذكية:

- **التطبيق:** يتم برمجة العقود الذكية لتنفيذ العمليات بشكل تلقائي بناءً على الشروط المتفق عليها، مثل توزيع الأرباح أو تنفيذ العقود المالية. هذا يضمن تنفيذ العمليات دون تدخل بشري أو تلاعب.

- **الفوائد:**
  - ضمان تنفيذ الشروط المالية وفقًا لما تم الاتفاق عليه.
  - تسهيل مراقبة الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية من قبل الهيئات الرقابية.

✦ فوائد منصة Sukuk Link

1. تعزيز الشفافية وحوكمة الصكوك:

- عبر نشر كل المعلومات المتعلقة بإصدار الصكوك على منصة عامة، يمكن للجهات الرقابية والمستثمرين مراقبة الأداء المالي والشرعي لكل إصدار بسهولة.
- تتيح تقنية البلوكتشين توثيق كل عملية بشكل آمن وغير قابل للتغيير، مما يعزز من الثقة بين جميع الأطراف.

2. التواصل المباشر وتفاعل الأطراف المعنية:

- مثلما تتيح فيسبوك التواصل بين الأفراد، تتيح SukukLink التواصل بين جميع الأطراف المعنية بإصدار الصكوك من خلال المنشورات والتعليقات والتفاعل الفوري، مما يعزز من حل المشكلات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

3. استخدام العقود الذكية لتسهيل العمليات المالية:

- يمكن برمجة العقود الذكية لضمان تنفيذ العمليات المالية المرتبطة بالصكوك مثل توزيع الأرباح أو إدارة الأزمات المالية بشكل تلقائي، مما يزيل الحاجة للتدخل البشري ويقلل من مخاطر الأخطاء.

4. رفع الوعي وتوفير التدريب:

- تحتوي المنصة على قسم مخصص للتدريب والتوعية، حيث يمكن للهيئات المالية تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمصدرين والمستثمرين حول كيفية تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية الحديثة.

✦ أقسام منصة SukukLink ووظائفها:

1. قسم إدارة الإصدارات:

- **يتم** تخصيص قسم لكل إصدار صكوك، حيث يتم رفع جميع التقارير المالية والمحاسبية، العقود الذكية، وتقييم الأصول بشكل لحظي.
- يمكن للمستثمرين والهيئات الرقابية متابعة هذه المعلومات والتفاعل مع المصدرين.

2. قسم التدقيق الشرعي والمحاسبي:

- هذا القسم مخصص للمدققين الشرعيين والمحاسبين لمراجعة التقارير والتأكد من التزامها بالمعايير الشرعية والمحاسبية.
- يمكن للمدققين رفع تقارير دورية توضح مدى الامتثال وتقديم الملاحظات مباشرة.

3. قسم التواصل والتفاعل:

- يحتوي هذا القسم على أدوات تفاعلية مثل التعليقات، الإعجابات، والتفاعل اللحظي مع المنشورات المتعلقة بالإصدارات، مما يسهل التواصل بين الأطراف وحل المشكلات بشكل فوري.

4. قسم التدريب والتوعية:

- يتيح هذا القسم الوصول إلى محتويات تدريبية وورش عمل حول معايير الشريعة والمحاسبة الخاصة بالصكوك. يمكن للهيئات المالية تنظيم جلسات تدريبية مباشرة أو تقديم مواد تعليمية تفاعلية.

نبذة عن الباحث :

الدكتور أحمد طرابلسي

قاد برامج لمشاريع تطوير مالي ومصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي ،بخبرة تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا في الحوكمة المالية والمصرفية و بناء نظم السياسات والإجراءات للمنتجات المالية والاستثمارية .

عضواً لمجالس إدارات بنوك ومنظمات دولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI و مستشاراً مالياً لعدد من الصناديق الاستثمارية.